العرب
الأربعاء 2020/02/19
السنة 42 العدد 11622

أدنوك ترسي عقدين لتطوير حقل دلما البحري للغاز

خطوة كبيرة لبلوغ اكتفاء الإمارات الذاتي من الغاز الطبيعي

قطعت شركة أدنوك خطوة كبيرة نحو تحقيق اكتفاء الإمارات الذاتي من الغاز بإرساء عقدين لتطوير حقل دلما البحري، الذي من المتوقع أن ينتج نحو 340 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي يوميا.

خطوة كبيرة لتعزيز استثمار الغاز

أبوظبي - أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) أمس عن ترسية عقدين لبناء منشآت بحرية ضمن مشروع تطوير "حقل دلما للغاز" الواقع على بعد 190 كيلومترا شمال غرب مدينة أبوظبي.

ويعد مشروع تطوير حقل دلما للغاز جزءا رئيسيا من امتياز "غشا" الذي يمثل أحد المرتكزات الأساسية لاستراتيجية أدنوك الشاملة للغاز، التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة الإمارات.

وتمت ترسية عقدي الأعمال الهندسية والمشتريات والتشييد بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1.65 مليار دولار على فرع شركة بتروفاك البريطانية وتحالف يضم بتروفاك وسابورا إنيرجي الماليزية.

ومن شأن العقدين، اللذين من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذهما في عام 2022، أن يسهما في تمكين حقل دلما للغاز من إنتاج حوالي 340 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من الغاز الطبيعي.

> 70
> بالمئة من قيمة العقدين سيتم توجيهها إلى شركات وموردين من داخل الإمارات

وأعلنت أدنوك أنه ستتم إعادة توجيه 70 بالمئة من القيمة الإجمالية للعقدين إلى الاقتصاد المحلي من خلال برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة في إطار استراتيجيتها المتكاملة 2030 للنمو الذكي.

وقال ياسر سعيد المزروعي، الرئيس التنفيذي لدائرة الاستكشاف والتطوير والإنتاج في أدنوك إن ترسية العقدين مرحلة مهمة في تطوير مشروع امتياز غشا العملاق لإنتاج الغاز عالي الحموضة، والذي يعد مرتكزا أساسيا لاستراتيجية أدنوك لتحقيق اكتفاء الإمارات الذاتي من الغاز.

وأضاف أنه يعكس نهج أدنوك الذي يركز على تعزيز التعاون مع شركاء استراتيجيين قادرين على توظيف أحدث التقنيات والخبرات العالمية لتسريع جهود تطوير موارد أبوظبي الغنية من الغاز.

وأكد أن اختيار بتروفاك وسابورا إنيرجي لتنفيذ المشروع جاء بعد مناقصة اتسمت بالدقة والتنافسية الشديدة.

ويتضمن العقد الأول، الذي تبلغ قيمته 591 مليون دولار وتمت ترسيته على التحالف المشترك الذي يضم بتروفاك وسابورا إنيرجي، تنفيذ "حزمة أ" من الأعمال الهندسية والمشتريات والتشييد لأربع منصات رؤوس آبار بحرية وخطوط أنابيب وكابلات في حقول هير دلما وسطح وبوحصير البحرية.

أما العقد الثاني، الذي تبلغ قيمته 1.065 مليار دولار وفازت به شركة بتروفاك، فيتضمن تنفيذ "حزمة ب" من الأعمال الهندسية والمشتريات وتشييد منشآت معالجة وضغط الغاز المرتبطة بالمشروع على جزيرة أرزنه، التي تبعد 80 كيلومترا عن مدينة أبوظبي.

ويشير العقدان إلى أنه سيتم إرسال الغاز من منشآت المشروع إلى مصنع حبشان لمعالجة الغاز لإجراء مزيد من المعالجة اللازمة لإنتاج غاز المبيعات والمكثفات والكبريت.

وقال جورج صليبي، مدير عمليات الهندسة والتشييد في "بتروفاك" إن الشركة ملتزمة بدعم الاستثمار المستمر والمستدام في قطاع النفط والغاز في أبوظبي والمساهمة في برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية من خلال تركيزنا الاستراتيجي على توفير احتياجاتنا من المواد من داخل الدولة ودعم الاقتصاد المحلي.

وأضاف أن العقدين يعتمدان "على خبرتنا ونجاحنا في تنفيذ مشاريع لمجموعة أدنوك، ونحن نتطلع إلى تنفيذ هذا المشروع العملاق باستخدام أحدث التقنيات وبتطبيق أساليب آمنة وناجحة ومستدامة".

وقال تان سري شهريل شمس الدين الرئيس التنفيذي لمجموعة سابورا إنيرجي إن أولويات الشركة تتمثل في دعم جهود أدنوك الرامية لتعزيز وزيادة القيمة المضافة من أصولها.

واعتمدت أدنوك في إرساء العقدين معايير التقييم التجاري الشامل للعروض والمناقصات، بدراسة مدى مساهمة العقود المقدمة من الشركات في تعزيز القيمة المحلية المضافة في مختلف مراحل التنفيذ. وتهدف استراتيجية أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة إلى دعم التعاون بين الشركات المحلية والدولية وتوفير المزيد من الفرص أمام الشركات المحلية للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتبادل المعرفة وتوفير وظائف إضافية للمواطنين في القطاع الخاص.

ياسر سعيد المزروعي

إرساء العقدين جاء بعد مناقصة اتسمت بالدقة والتنافسية الشديدة

ويعطي العرضان الفائزان الأولوية في توفير مواد المشروع من مصادر داخل الإمارات واستخدام مورّدين ومصنعين محليين من خلال إنفاق مبلغ إجمالي يزيد على 1.15 مليار دولار سيتم إعادة توجيهها إلى الاقتصاد المحلي.

ويتكون امتياز غَشَا من ثلاث مشروعات لتطوير الغاز والمكثفات هي الحيل وغَشَا ودلما، من المتوقع أن ينتج إلى جانب الغاز أكثر من 120 ألف برميل من النفط يوميا عند استكماله.

برنامج سويديّ لإنقاذ صناعة الألبسة الأردنية

تلقّى نشاط قطاع النسيج والملابس في الأردن، دعما جديدا من برنامج سويدي لدعم اقتصاد البلاد من خلال تعزيز الاستدامة وزيادة القدرة التنافسية للشركات المحلية من أجل توفير المزيد من فرص عمل للشباب.

عمان - انضم قطاع الألبسة الأردني لقائمة المستفيدين من مشروع ميناتكس، الذي يسعى إلى تعزيز التنافسية العالمية لهذه الصناعة بالبلاد وزيادة فرص العمل وتعظيم الصادرات.

وميناتكس مشروع ممول من الحكومة السويدية يتولى تنفيذه مركز التجارة الدولية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين وغرفة صناعة الأردن.

ويسعى المشروع لتحسين وتعزيز تنافسية الشركات الأردنية المصدرة من أجل توفير فرص عمل جديدة وتوليد الدخل على طول سلاسل القيمة.

وقال مستشار النسيج والألبسة في مركز التجارة الدولية عبداللطيف عبيد إن "المشروع والذي تبلغ قيمة تمويله 1.1 مليون دولار، يهدف إلى تحسين البيئة العامة للشركات في القطاع بشكل عام".

وأوضح أن العملية ترمي بالأساس إلى تدريب العاملين في القطاع على أفضل الممارسات العالمية، التي تؤهلهم للدخول في الأسواق الدولية.

واختار المشروع 20 شركة محلية للاستفادة من الدعم الفني المباشر من أجل تقوية عمليات الإنتاج والتصدير وتحسين معايير الاستدامة البيئية والمجتمعية لديها، بالإضافة إلى تشبيكهم بالمشترين الدوليين.

وقال المشرفون على المشروع في بيان إن "قطاع صناعة الألبسة والمحيكات بالأردن يعتبر من أهم القطاعات المصدرة بقيمة وصلت إلى 1.8 مليار دولار خلال عام 2018".

وتشير تقديرات وزارة الصناعة والتجارة الأردنية إلى أن القطاع ساهم بنحو 26 في المئة من إجمالي الصادرات في العام الماضي، أغلبها ذهبت إلى السوق الأميركية.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لممثل قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات في غرفة صناعة الأردن إيهاب قادري أن هذه الصناعة تعتبر رافدا مهما جدا في الاقتصاد المحلي.

وأكد أن مشروع ميناتكس يمثل فرصة مهمة لزيادة الصادرات الأردنية وتحسين العلاقات التجارية مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وللقطاع أهمية كبيرة في توظيف العاملين، إذ يوفر ما يزيد على 70 ألف عامل 75 في المئة منهم من الإناث، فيما يشكل عدد الأردنيين نحو 25 في المئة من عدد العاملين الإجمالي.

وأوضحت مديرة مشروع ميناتكس الأردن، إيمان بسيسو، أن مركز التجارة الدولية أجرى دراسة لتقييم احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالقطاع الصناعي لفهم أولويات عملها ووضع خارطة طريق لتعزيز أعمالها. وأعطى إنتاج الأزياء المدرسية زخما جديدا لمعامل الخياطة الأردنية منذ انطلاق الموسم الدراسي الحالي، بعد قيام الحكومة بفرض قيود على الواردات في إطار حزمة واسعة من الإصلاحات.

ويقول خبراء إن الخطوة تعد اختبارا للحكومة لإعادة توطين صناعات ما كان لها أن تغادر بالأصل، وربما يتوسع الأمر لاحقا ليشمل مدارس القطاع العام.

وكان نشاط القطاع قد دخل في فترة تراجع في السنوات الماضية بسبب فتح الأبواب لواردات الملابس التركية والآسيوية إضافة إلى فقدان بعض أسواق الدول المجاورة مثل العراق.

> 20
> شركة أردنية ستستفيد من مشروع ميناتكس السويدي البالغة قيمته 1.1 مليون دولار

وهناك اهتمام من المؤسسات المالية الدولية بتطوير قدرات صناعة الملابس في الأردن، لدورها في توفير فرص العمل بين المواطنين وإمكانية استيعاب عدد من اللاجئين سيتم تأهيلهم على مراحل، وكذلك لزيادة الصادرات.

وكشفت الحكومة، في يناير العام الماضي، عن خارطة طريق لتطوير القطاع بالتعاون مع برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابع للبنك الأوروبي لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

وكانت المديرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الأوروبي هايكه هارمجرت قد أكدت مرارا مواصلة تقديم الدعم لقطاع الخياطة الأردني حتى يبلغ درجة أكبر من التنافسية في الأسواق الخارجية.

وقالت خلال مؤتمر عقد العام الماضي في العاصمة عمان "نؤمن بالخبرات المتراكمة والاستثمارات في القطاع، وبامتلاك الشركات الصغيرة والكبيرة القدرة على التواصل مع سلاسل التزويد في العالم".

وسبق أن استفادت الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة من مشروع تاكسماد كلاسترز الممول من الاتحاد الأوروبي لدعم القطاع من خلال توفير تشاركية بين مصانع النسيج والملابس في حوض المتوسط.

وأدى إيقاف العمل باتفاق التجارة الحرة مع تركيا وفرض الرسوم على المنتجات التركية لتعزيز أرباح الشركات المحلية لتلبية الطلب المحلي.

منجم مواد البناء العراقي في ديالى يعود للإنتاج

تحركت أنشطة اقتصادية كثيرة في محافظة ديالى العراقية مؤخرا بعد عودة العمل في جزء من حوض الرمل، الذي يضم العشرات من المقالع، حيث وفرت الكثير من فرص العمل للعاطلين وبثت الحياة في أعمال البناء عبر خفض أسعار اثنين من أهم مواد البناء هما الرمل والحصى.

بعقوبة (العراق) - شكل حوض الرمل في أقصى شرق محافظة ديالي في العراق لسنين طويلة عنصرا أساسيا في نشاط البناء، قبل أن يصيبه الشلل منذ خمس سنوات بعد سيطرة تنظيم داعش على أجزاء واسعة من المحافظة في صيف 2014.

ويضم حوض الرمل أربعة مقالع ضخمة، هي الأكبر على مستوى محافظة ديالى لغزارة الإنتاج فيها من مادتين تشكلان الأساس في كل مشاريع البناء والإعمار وهما الرمل والحصى.

وأكد عبدالجبار العبيدي مدير ناحية المنصورية، وهو أعلى مسؤول إداري في البلدة التي تبعد قرابة أربعين كلم شرق بعقوبة مركز محافظة ديالى، أن الحوض أصيب بالشلل لعدة سنوات بسبب تداعيات أحداث يونيو 2014 حيث تحولت أرضه إلى ساحة حرب ومواجهات تلتها عمليات القنص عن بعد، قبل أن يطرد التنظيم ويعم الاستقرار الأمني. ونسبت وكالة شينخوا الصينية للعبيدي قوله إن "الحوض بدأ بالإنتاج بعدما شهدت المنطقة استقرارا أمنيا بجهود كل القوات العسكرية ما وفر العشرات من فرص العمل للعاطلين، كما أسهم في خفض بورصة أسعار الرمل والحصى".

> بلدة المنصورية القريبة من بعقوبة تضم 25 مقلعا للحصى والرمل لكن لم تتم إعادة الإنتاج إلا في أضخم 4 مقالع منها

وتضم المنصورية 25 مقلعا للحصى والرمل منتشرة في مناطق متفرقة، لكن لم تتم إعادة الإنتاج إلا في أضخم أربعة مقالع تقع في منطقة شروين وهي تنتج من 40 إلى 50 شاحنة من الرمل والحصى يوميا.

وقال رئيس المجلس البلدي المنحل في المنصورية راغب العنبكي إن "بقية المقالع وعددها أكثر من عشرين لا تزال متوقفة عن العمل منذ عام 2014 لدواع أمنية".

وطالب العنبكي بمنح الموافقة لكي تستأنف بقية المقالع إنتاجها بعد أن استقر الوضع الأمني كون ذلك سيؤدي إلى نقلة نوعية في حياة العديد من الناس.

وفي حال عودة هذه المقالع للعمل فإنها ستنتج كميات كبيرة جدا من مادتي الرمل والحصى وستؤدي إلى خفض أسعار تلك المادتين للنصف بالإضافة إلى أن كل مقلع سيوفر من 100 إلى 200 فرصة عمل.

وطالب العنبكي قيادة عمليات ديالى بإعطاء الأذونات لإحياء ما تبقى من مقالع الحصى التي تشكل أكبر نافذة لإنتاج الحصى والرمل في شرق العراق بشكل عام.

ويؤكد مزبان العزاوي سائق مركبة في أحد مقالع الحصى بأطراف المنصورية أن المقالع هي الأكبر من نوعها في ديالى وهي توفر مادتي الحصى والرمل ليس لمناطق ومدن المحافظة فقط، بل حتى لبغداد وهناك العشرات من المركبات تذهب صوب العاصمة يوميا من عدة مقالع.

وأشار إلى أن إعادة فتحها واستئنافها العمل أدّيا إلى تحسن دخله المادي، حيث يقوم بنقل هاتين المادتين إلى مدن ديالى وفي بعض الأحيان إلى بغداد. أما علوان الشمري سائق شاحنة لنقل الرمل من المنصورية إلى بعقوبة فقال إن "المنصورية بشكل عام تأتي بالمرتبة الأولى على مستوى ديالي بمقالع الحصى والرمل وكانت تنتج يوميا قبل أحداث يونيو 2014 من 400 إلى 500 شاحنة من الحصى والرمل وربما أكثر من خلال 25 مقلعا".

الحياة تعود إلى حوض الرمل

وأضاف أن "الأوضاع الأمنية حاليا مستقرة في المنصورية والمناطق المحيطة بها ولا نعرف أسباب عدم تشغيل بقية المقالع، ولو تم تشغيلها فستعاود تلك المناطق نشاطها الاقتصادي وتخلق فرص عمل كبيرة خاصة لذوي الدخل المحدود".

ويقول خبراء اقتصاد إن ديالى تتميز بشكل عام بثروات طبيعية لا تنتهي ومنها توفر مادتي الرمل والحصى بشكل غزير وبنوعيات مختلفة وجيدة، لافتين إلى أن المنصورية تتصدر إنتاج تلك المادتين تليها المقدادية وحمرين.

ونسبت شينخوا للخبير العراقي ثائر سعد خليفة من بعقوبة تأكيده أن عدة مقالع كانت متوقفة عادت إلى النشاط مرة أخرى وهي تسير في الطريق الصحيح.

وأضاف "هناك مقالع أخرى لا تزال مشلولة بسبب الهاجس الأمني الذي ينبغي معالجته وإعطاء الضوء الأخضر لمعالجة قطاع يمكن أن ينهض ويتطور خلال فترة وجيزة ويسهم في دعم الاقتصاد من خلال تقليل أسعار اثنين من أهم مواد البناء".